

**مرسوم تنفيذي رقم 02-19 مؤرخ في أول جمادى الأولى
عام 1440 الموافق 8 جانفي سنة 2019، يتضمن
تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية.**

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزيرة التربية الوطنية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 4-99 و143
(الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-242 المؤرخ
في 23 ذي القعدة عام 1438 الموافق 15 غشت سنة 2017
والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 17-243 المؤرخ
في 25 ذي القعدة عام 1438 الموافق 17 غشت سنة 2017
والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدّل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-188 المؤرخ
في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990
الذي يحدد هيكل الإدارة المركزية وأجهزتها في الوزارات،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09-318 المؤرخ
في 17 شوال عام 1430 الموافق 6 أكتوبر سنة 2009 والمتضمن
تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التربية الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-228 المؤرخ
في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010 الذي
يحدد تنظيم المفتشية العامة بوزارة التربية الوطنية
وسيرها،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 10-229 المؤرخ
في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010 الذي
يحدد تنظيم المفتشية العامة للبيداغوجيا بوزارة التربية
الوطنية وسيرها،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تشتمل الإدارة المركزية لوزارة التربية
الوطنية، الموضوعة تحت سلطة الوزير، على ما يأتي :

1- الأمين العام، ويساعده خمسة (5) مديري دراسات،
ويلحق به مكتب البريد والاتصال والمكتب الوزاري للأمن
الداخلي في المؤسسة،

2 - رئيس الديوان، ويساعده ثمانية (8) مكلفين
بالدراسات والتلخيص، يكلفون بما يأتي :

- تحضير مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية
وتنظيمها،

- الاتصال والعلاقات مع أجهزة الإعلام،

- تحضير نشاطات الوزير في مجال العلاقات العمومية
وتنظيمها،

- التنسيق مع المؤسسات العمومية تحت الوصاية
والهيئات العمومية،

- متابعة تطبيق الإصلاحات،

- متابعة مخططات نشاط القطاع وإعداد حصائل
النشاطات،

- متابعة المسائل الاجتماعية والعلاقات مع الجمعيات
الوطنية والمنظمات الاجتماعية والمهنية،

- متابعة التظلمات والعرائض.

* وستة (6) ملحقين بالديوان.

3- المفتشية العامة للبيداغوجيا، التي يحدّد
تنظيمها وسيرها بمرسوم تنفيذي،

4 - المفتشية العامة، التي يحدد تنظيمها وسيرها
بمرسوم تنفيذي،

5- الهياكل الآتية :

- المديرية العامة للتعليم،

- المديرية العامة للتكوين واحترافية الموظفين،

- المديرية العامة للتنمية واليقظة والاستشراف،

- مديرية التعاون والعلاقات الدولية،

- مديرية الشؤون القانونية،

- مديرية الموارد البشرية،

- مديرية الموارد المالية والمادية.

المادة 2 : المديرية العامة للتعليم، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في إعداد عناصر السياسة الوطنية في
مجال التربية والتعليم،

- إعداد استراتيجية تطوير النظام التربوي في مجال
التحوير البيداغوجي،

- تنظيم تنفيذ استراتيجية تطوير النظام التربوي
في بعدها البيداغوجي،

- ضمان متابعة تنفيذ الاستراتيجية في مجال برامج
التعليم والوسائل التعليمية للأنشطة المكملّة وطرائق
التقييم البيداغوجي والتوجيه والإرشاد المدرسي والمهني
والتنظيم المدرسي،

- المشاركة في تحديد التوجيهات المنهجية لإعداد برامج التعليم الابتدائي وتشخيص ملامح تخرج التلاميذ،

- تحديد كفايات وإجراءات التقييم البيداغوجي لتعلم التلاميذ وكذا شروط الانتقال من قسم إلى آخر والقبول على مستوى التعليم المتوسط،

- إعداد التوجيهات والتعليمات المتعلقة بمقاييس التنظيم المدرسي وقواعده،

- المشاركة في تحديد شروط تتويج الدراسة على مستوى التعليم الابتدائي وكفايات القبول في السنة الأولى متوسط،

- السهر، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، على ترقية النشاط الاجتماعي لتلاميذ المدارس الابتدائية،

- السهر على ترقية النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية في المدارس الابتدائية،

- السهر على تطوير التربية التحضيرية والعمل على تعميمها وترقية التعليم المتخصص،

- السهر، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، على ضمان تعليم مكيف لفائدة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة،

- السهر على تطبيق الأحكام المتعلقة بمؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية للبيداغوجيا، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في تحديد التوجيهات العامة لإعداد برامج التعليم الابتدائي ومراجعتها،

- ضمان متابعة تطبيق برامج التعليم الابتدائي،

- السهر على ضمان متابعة توزيع الكتب المدرسية وكذا الوسائل التعليمية الأخرى،

- تصميم مخططات التعلم والتقييم البيداغوجي والمراقبة المستمرة في التعليم الابتدائي بعنوان كل سنة دراسية، والسهر على تحيينها،

- تنظيم الأنشطة البيداغوجية والزمن الدراسي،

- المشاركة في دراسة وتحليل النتائج المدرسية لتلاميذ التعليم الابتدائي،

- تصميم مخططات عمل لترقية الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية والصحية والسهر على تنفيذها في المدارس الابتدائية،

- المشاركة في تطوير أنشطة الدعم الاجتماعي للتدريس مع القطاعات المعنية.

- السهر، بالتنسيق مع الأجهزة والهيكل المختصة، على إعداد وترقية الآليات والإجراءات ووسائل التعليم والتعلم التي تتيح تطبيق البرامج التعليمية،

- المساهمة، بالتنسيق مع الأجهزة والهيكل المختصة، في إعداد مدونات الوسائل التعليمية والتجهيزات العلمية والبيداغوجية،

- تحديد معايير وطرائق تقييم التعلم والمكتسبات المدرسية ووضع آليات المعالجة البيداغوجية والتكفل بالتلاميذ الذين يعانون صعوبات مدرسية،

- وضع جهاز للإرشاد والتوجيه المدرسي والمهني ذي علاقة بالأجهزة والهيكل المعنية،

- ترقية الحياة المدرسية في أبعادها التربوية والثقافية والاجتماعية والرياضية في مؤسسات التربية والتعليم،

- ترقية النشاط الاجتماعي في مؤسسات التربية والتعليم،

- تحديد شروط وكفايات تنظيم التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي والمتوسط) والتعليم الثانوي العام والتكنولوجي،

- المساهمة، بالتنسيق مع الأجهزة والهيكل المعنية، في إعداد الخريطة المدرسية،

- ضبط كفايات وإجراءات التسيير البيداغوجي للقسم وللمؤسسات التربوية والتعليم،

- المساهمة في ترقية التكفل بالتربية التحضيرية وتطويرها،

- تطوير التعليم الخاص في مختلف مستويات التعليم،

- المساهمة في تطوير التعليم المتخصص بمختلف أشكاله (المكيف و/أو المدمج والمتخصص)،

- اقتراح كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يدخل في إطار مهامها.

وتضم ثلاث (3) مديريات :

(1) مديرية التعليم الابتدائي، وتكلف بما يأتي :

- السهر على تحقيق مبدأ التمدد الإجباري للأطفال وضمان تكافؤ الفرص للجميع،

- ضمان متابعة تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع في التعليم الابتدائي في مجال برامج التعليم والوسائل التعليمية والتنظيم المدرسي والأنشطة المكمل،

- ضبط كفايات التقييم البيداغوجي لتعلمات التلاميذ وكذا شروط الانتقال من قسم إلى آخر،

- إعداد جهاز إرشاد مدرسي ومهني والسهرة على متابعة تنفيذه بالتعاون مع الأجهزة والهيكل المعنية،

- إعداد التوجيهات والتعليمات المتعلقة بمقاييس وقواعد التنظيم المدرسي في التعليم المتوسط،

- السهر، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، على ترقية النشاط الاجتماعي لفائدة تلاميذ المتوسطات،

- السهر على ترقية النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية في المتوسطات،

- المشاركة في تحديد شروط تتويج نهاية التمدرس في التعليم المتوسط وشروط تنظيم الامتحان النهائي الذي يخول الحق في الحصول على شهادة التعليم المتوسط،

- السهر، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، على ضمان تعليم متوسط مكيف لفائدة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة،

- السهر على تطبيق الأحكام المتعلقة بمؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية للبيداغوجيا والإرشاد المدرسي، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في تحديد التوجيهات العامة لإعداد برامج التعليم المتوسط ومراجعتها،

- ضمان متابعة تطبيق برامج التعليم المتوسط،

- تصميم مخططات التعلّمات والتقييم البيداغوجي والمراقبة المستمرة في التعليم المتوسط، بعنوان كل سنة دراسية، والسهر على تحيينها،

- تنظيم الأنشطة البيداغوجية والزمن الدراسي،

- المشاركة في دراسة النتائج المدرسية لتلاميذ التعليم المتوسط وتحليلها،

- تصميم مخططات عمل لترقية الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية والصحية، والسهر على تنفيذها في المتوسطات،

- المشاركة في تطوير أنشطة الدعم الاجتماعي للتمدرس مع القطاعات المعنية،

- ضبط مبادئ وشروط وطرق وإجراءات الإرشاد المدرسي والمتابعة النفسية للتلاميذ طيلة مساهمهم الدراسي، والسهر على تنفيذها،

(ب) المديرية الفرعية للتنظيم المدرسي، وتكلف بما يأتي :

- إعداد التوجيهات والتعليمات المتعلقة بمعايير السير والتنظيم البيداغوجي والإداري للمدارس الابتدائية، والسهر على تطبيقها بالتنسيق مع الهيكل المعنية،

- إعداد معايير التنظيم المدرسي في التعليم الابتدائي والسهر على تطبيقها،

- المشاركة في تحديد احتياجات مستخدمي التعليم والتأطير في المدارس الابتدائية،

- تحديد التوجيهات العامة المتعلقة بإعداد "مشروع المؤسسة"، والسهر على ضمان تحقيقه في المدارس الابتدائية،

- المشاركة في تنظيم الحياة المدرسية وترقيتها.

(ج) المديرية الفرعية للتربية التحضيرية والتعليم المتخصص والتعليم الخاص، وتكلف بما يأتي :

- ترقية التربية التحضيرية والعمل على تعميمها تدريجيا في قطاع التربية الوطنية،

- التكفل، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، بتمدرس التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة،

- السهر على ضمان تعليم مكيف للتلاميذ الذين يعانون تأخرا مدرسيا أو صعوبات في التعلم،

- السهر على تيسير إعادة إدماج التلاميذ المتمدرسين في الخارج العائدين إلى أرض الوطن في المسارات المدرسية للتعليم الابتدائي،

- المشاركة في أشغال الهيئات المكلفة بدراسة فتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة،

- ضمان متابعة تنفيذ البرامج والمواقيت الرسمية للتعليم الابتدائي ودراسة مقترحات النشاطات الاختيارية في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

(2) مديرية التعليم المتوسط، وتكلف بما يأتي :

- ضمان متابعة تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع في التعليم المتوسط في مجال برامج التعليم والوسائل التعليمية والتنظيم المدرسي والأنشطة المكملّة،

- المشاركة في تحديد التوجيهات المنهجية لإعداد برامج التعليم المتوسط وتحديد ملامح تخرج التلاميذ في نهاية التعليم المتوسط،

- ترقية المعالجة البيداغوجية في التعليم المتوسط،
- المشاركة في الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالتطور البيداغوجي.

ب) المديرية الفرعية للتنظيم المدرسي، وتكلف بما يأتي :

- إعداد التوجيهات والتعليمات المرتبطة بمعايير السير والتنظيم البيداغوجي والإداري للمتوسطات، والسهر على تطبيقها بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- إعداد معايير تنظيم التمدرس في التعليم المتوسط والسهر على تطبيقها،

- المشاركة في العمليات المتعلقة بتحديد الاحتياجات من الوسائل البشرية والمالية والمادية في المتوسطات،

- تحديد التوجيهات العامة المتعلقة بإعداد "مشروع المؤسسة"، والسهر على ضمان إنجازها في المتوسطات،

- المشاركة في تنظيم الحياة المدرسية في المتوسطات وترقيتها.

ج) المديرية الفرعية للتعليم المتخصص والتعليم الخاص، وتكلف بما يأتي :

- التكفل بتمدرس التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة بالتنسيق مع القطاعات المعنية،

- السهر على ضمان تعليم مكيف للتلاميذ الذين يعانون تأخرا مدرسيا أو صعوبات في التعلم،

- السهر على تيسير إعادة إدماج التلاميذ المتمدرسين في الخارج العائدين إلى أرض الوطن في المسارات المدرسية للتعليم المتوسط،

- المشاركة في أشغال الهيئات المكلفة بدراسة فتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة،

- ضمان متابعة تنفيذ البرامج والمواقيت الرسمية للتعليم المتوسط ودراسة مقترحات النشاطات الاختيارية في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

3) مديرية التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، وتكلف بما يأتي :

- ضمان متابعة تنفيذ استراتيجية تطوير القطاع في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي في مجال برامج التعليم والوسائل التعليمية والتنظيم المدرسي والأنشطة المكملية،

- المشاركة في تحديد التوجيهات المنهجية لإعداد برامج التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وتحديد ملامح تخرج التلاميذ،

- تنظيم شعب ومسارات التعليم الثانوي العام والتكنولوجي،

- إعداد مدونة الوسائل التقنية البيداغوجية،

- تحديد ملامح الالتحاق والخروج لجميع مستويات التعليم الثانوي العام والتكنولوجي،

- المشاركة في متابعة التجديد البيداغوجي للتعليم وتطور مختلف المواد،

- ضبط كفايات التقييم البيداغوجي لتعلمات التلاميذ وكذا شروط الانتقال من قسم إلى آخر،

- إعداد جهاز توجيه مدرسي والسهر على متابعة تنفيذه، بالتشاور مع الهياكل المعنية،

- إعداد التوجيهات والتعليمات المتعلقة بمقاييس وقواعد التنظيم المدرسي في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي،

- السهر، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، على ترقية النشاط الاجتماعي لفائدة التلاميذ في الثانويات،

- السهر على ترقية النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية في الثانويات،

- تحضير واختيار فئة من تلاميذ الثانويات ذوي المواهب المتميزة في مادة أو عدة مواد لتمثيل الجزائر في المنافسات العلمية الدولية،

- المشاركة في تحديد شروط تتويج نهاية التمدرس في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وشروط تنظيم الامتحان النهائي الذي يخول الحق في الحصول على شهادة بكالوريا التعليم الثانوي،

- التكفل بترقية نخبة مدرسية لتطوير الامتياز والابتكار والنقد،

- السهر على ضمان تعليم ثانوي عام وتكنولوجي مكيف لفائدة التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، بالتعاون مع القطاعات المعنية،

- السهر على تطبيق الأحكام المتعلقة بمؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

و تضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

أ) المديرية الفرعية للبيداغوجيا والتوجيه المدرسي، وتكلف بما يأتي :

(ج) المديرية الفرعية للتعليم المتخصص والتعليم الخاص، وتكلف بما يأتي :

- التكفل، بالتعاون مع القطاعات المعنية، بتمدرس التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة،
 - المشاركة في إعداد تعليم متخصص يسمح بتطوير قدرات الإبداع والابتكار لدى التلاميذ الذين يمتلكون مواهب متميزة ويحققون نتائج تثبت تفوقهم، والسهر على متابعة تنفيذه،
 - اكتشاف التلاميذ ذوي المواهب المتميزة المتحصلين على نتائج استثنائية تثبت التفوق،
 - السهر على ضمان تعليم مكيف للتلاميذ الذين يعانون تأخرا مدرسيا أو صعوبات في التعلم،
 - المشاركة في تقييم برامج التعليم الثانوي المتخصص ومردود التلاميذ،
 - المشاركة في وضع مخططات تعليم اللغة العربية واللغة الأمازيغية والثقافة الأصلية لفائدة أبناء الجالية الوطنية في المهجر،
 - السهر على تيسير إعادة إدماج التلاميذ المتمدرسين في الخارج العائدين إلى أرض الوطن في المسارات المدرسية للتعليم الثانوي العام والتكنولوجي،
 - تنظيم مشاركة الجزائر في الأولمبياد الجهوية والدولية في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي،
 - الإشراف على الهيئات المكلفة بدراسة فتح مؤسسات التربية والتعليم الخاصة،
 - ضمان متابعة تنفيذ البرامج والمواقيت الرسمية للتعليم الثانوي العام والتكنولوجي ودراسة مقترحات النشاطات الاختيارية في مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.
- ### **المادة 3 : المديرية العامة للتكوين واحترافية الموظفين، وتكلف بما يأتي :**
- المشاركة في إعداد السياسة القطاعية في ميدان التكوين،
 - المشاركة في إعداد استراتيجية تطوير القطاع في ميدان احترافية الموظفين عن طريق التكوين، والسهر على تنظيم تنفيذها،
 - إعداد المخططات القطاعية واللامركزية للتكوين المتخصص والتكوين أثناء الخدمة لموظفي قطاع التربية الوطنية والمصادقة عليها، بالتنسيق مع الأجهزة والهيكل المعنية، والسهر على متابعة إنجازها،

- المشاركة في تحديد التوجيهات العامة لإعداد برامج التعليم الثانوي العام والتكنولوجي ومراجعتها،
- المشاركة في تحديد وتجديد المسارات الدراسية للتلاميذ وكيفية التقييم البيداغوجي، والانتقال والقبول في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي،
- تصميم مخططات التعليم والتقييم البيداغوجي والمراقبة المستمرة في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، بعنوان كل سنة دراسية، والسهر على تحيينها،
- ضمان متابعة تطبيق برامج التعليم الثانوي العام والتكنولوجي،
- تنظيم الأنشطة البيداغوجية والزمن الدراسي،
- المشاركة في دراسة وتحليل النتائج المدرسية لتلاميذ التعليم الثانوي العام والتكنولوجي،
- تصور مخططات عمل لتطوير الابتكار البيداغوجي وترقية الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية والصحية، والسهر على تنفيذها في الثانويات،
- المشاركة في تطوير أنشطة الدعم الاجتماعي للتمدرس مع القطاعات المعنية،
- المشاركة في تحديد شروط وطرق وإجراءات التوجيه المدرسي خلال المسار الدراسي، والسهر على تطبيقها،
- ترقية المعالجة البيداغوجية في التعليم الثانوي العام والتكنولوجي،
- المشاركة في الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالتجديد البيداغوجي.

(ب) المديرية الفرعية للتنظيم المدرسي، وتكلف بما يأتي :

- إعداد التوجيهات والتعليمات المرتبطة بمعايير السير والتنظيم البيداغوجي والإداري للثانويات، والسهر على تطبيقها بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- إعداد معايير التنظيم المدرسي في مؤسسات التعليم الثانوي العام والتكنولوجي والسهر على تطبيقها،
- المشاركة في العمليات المتعلقة بتحديد الاحتياجات من الوسائل البشرية والمالية والمادية في الثانويات،
- تحديد التوجيهات العامة المتعلقة بإعداد "مشروع المؤسسة"، والسهر على ضمان إنجازها في الثانويات،
- إعداد التدابير التربوية التي تسمح بترقية الحياة المدرسية لتحسين الأداء المدرسي، والسهر على تطبيقها.

- المشاركة في تحليل احتياجات وطلبات التكوين المتخصص، وإعداد المحتوى البيداغوجي لبرامجه بالتنسيق مع الأجهزة والهيكل المعنية، ونشرها وضمان متابعتها، ومراقبة تطبيقها في مؤسسات التكوين،

- ضبط كفايات تقييم معارف فئات موظفي القطاع المستهدفة بالتكوين المتخصص، وكذا شروط نجاحهم،

- المشاركة في تصميم وإنتاج الدعائم والموارد البيداغوجية والتعليمية مع الأجهزة والهيكل المعنية، وكذا إنجاز دراسات وبحوث ذات صلة بالتكوين المتخصص.

(ب) المديرية الفرعية للتكوين المسبق للتعين أو للترقية، وتكلف بما يأتي :

- الإشراف على إعداد مخطط التكوين المتخصص لموظفي قطاع التربية الوطنية، وضمان متابعة تنفيذه وتقييمه في مؤسسات التكوين،

- إعداد التوجيهات والتعليمات المتعلقة بقواعد تنظيم التكوين التحضيري لشغل الوظيفة،

- إعداد التوجيهات والتعليمات المتعلقة بقواعد تنظيم التكوين المتخصص والتكميلي بهدف الترقية إلى رتبة أعلى، والسهر على تطبيقها.

(2) مديرية التكوين أثناء الخدمة، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في تحديد عناصر الاستراتيجية القطاعية للتكوين المستمر وضمان متابعة تنفيذها وتقييمها،

- المشاركة في إعداد برامج التكوين أثناء الخدمة، والسهر على تحسينها وتحسينها بالاتصال مع الأجهزة والهيكل المعنية، فضلا عن مراقبة مطابقتها للمرجعية الوطنية للتكوين،

- تحديد أساليب ومعايير وإجراءات تقييم التكوين أثناء الخدمة، والسهر على تطبيقها،

- إعداد التوجيهات العامة والتعليمات المتعلقة بمعايير وقواعد تنظيم التكوين أثناء الخدمة،

- الإشراف على عمليات تصميم وإعداد الدعائم والموارد البيداغوجية والتعليمية للتكوين أثناء الخدمة،

- المساهمة في ترقية كل نشاط دراسة أو بحث ذي صلة بالتكوين أثناء الخدمة،

- اقتراح طرق ووسائل تفعيل التكوين المستمر وتطويره وضمان متابعته.

- تنظيم تنفيذ الاستراتيجية القطاعية لاحترافية الموظفين عن طريق التكوين،

- ضبط معايير وأساليب تقييم التكوين ووضع أجهزة ضبط مناسبة لضمان فعاليتها والسهر على تطويرها،

- ممارسة الوصاية البيداغوجية على مؤسسات التكوين التابعة لوزارة التربية الوطنية،

- المساهمة في إعداد وتطوير الدعائم والموارد البيداغوجية والتعليمية الموجهة للتكوين بالتنسيق مع الأجهزة والهيكل المختصة،

- المساهمة في ترقية البحث في ميدان التكوين،

- المشاركة في إعداد مشاريع التكوين، في إطار التعاون الوطني والدولي، وضمان متابعتها وتنفيذها بالتنسيق مع الأجهزة والهيكل المعنية،

- اقتراح كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يدخل في إطار مهامها.

وتضم مديريتين (2) :

(1) مديرية التكوين المتخصص، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في تحديد عناصر استراتيجية تطوير القطاع في ميدان التكوين المتخصص وضمان متابعتها وتقييم تنفيذها،

- إعداد برامج التكوين المتخصص، والسهر على تحسينها وتحسينها،

- تحديد أساليب ومعايير وإجراءات تقييم التكوين المتخصص، والسهر على مراقبة مطابقتها للمرجعية الوطنية للتكوين،

- إعداد التوجيهات العامة والتعليمات المتعلقة بمعايير وقواعد تنظيم التكوين المتخصص،

- قيادة عمليات تصميم وإعداد الدعائم والموارد البيداغوجية والتعليمية للتكوين المتخصص،

- المشاركة في تحديد احتياجات القطاع في ميدان الموارد البشرية وإعداد ميزانية التكوين،

- المساهمة في ترقية كل نشاط دراسة أو بحث ذي صلة بالتكوين المتخصص.

وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

(أ) المديرية الفرعية للبرامج ووسائل التكوين

المتخصص، وتكلف بما يأتي :

وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

(أ) المديرية الفرعية للبرامج ووسائل التكوين أثناء الخدمة، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في تحليل الاحتياجات في مجال التكوين
أثناء الخدمة وإعداد المحتوى البيداغوجي لبرامجه، بالتنسيق
مع الأجهزة والهيكل المعنية، ونشرها وضمان متابعة
ومراقبة تطبيقها في مؤسسات التكوين،

- ضبط أساليب ومعايير وأدوات تقييم التكوين أثناء
الخدمة، والسهر على تطبيقها،

- المساهمة في إعداد وتطوير دعائم التكوين عن بعد،

- المشاركة في تصميم وإنتاج الدعائم والموارد
البيداغوجية والتعليمية مع الأجهزة والهيكل المعنية، وكذا
إنجاز دراسات وبحوث ذات صلة بالتكوين أثناء الخدمة.

(ب) المديرية الفرعية لتحسين المستوى، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في إعداد مخطط التكوين المستمر وتحسين
المستوى لموظفي قطاع التربية الوطنية، وضمان متابعة
وتقييم تنفيذه،

- إعداد أنظمة التكوين المستمر، بالتنسيق مع الأجهزة
والهيكل المعنية، تستجيب لاحتياجات القطاع في مجال
التكوين، والسهر على متابعة تنفيذها،

- إعداد التوجيهات والتعليمات المتعلقة بمعايير تنظيم
التكوين المستمر وتنشيطه والسهر على تطبيقها.

المادة 4: المديرية العامة للتنمية واليقظة والاستشراف، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في إعداد عناصر السياسة القطاعية في
مجال الحوكمة والحوكمة الإلكترونية،

- المشاركة في إعداد استراتيجية تطوير القطاع في
مجال الهياكل القاعدية والتجهيزات المدرسية وتنظيم
اليقظة التكنولوجية والإعلامية وتقييم النظام التربوي
والاستشراف، والسهر على متابعة تنفيذها وتقييمها،

- إعداد أدوات تخطيط تنمية القطاع في مجال الهياكل
القاعدية والتجهيزات المدرسية،

- تصور الاستراتيجية القطاعية في مجال تطوير
تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التربية، والمصادقة عليها
والسهر على ترقية المحيط الرقمي للقطاع،

- الإشراف على تصميم ووضع وتطوير نظام الإعلام
للقطاع وضمان تطويره،

- إعداد الدراسات والتحقيقات الإحصائية المرتبطة
بتطوير النظام التربوي، والسهر على تحيينها،

- قيادة عملية وضع جهاز التقييم الداخلي والخارجي
للنظام التربوي، والسهر على تطويره،

- المبادرة و/ أو المشاركة في كل دراسة استشرافية
ضرورية لتطوير القطاع وتنميته،

- رصد ومراقبة التحولات الوطنية والدولية في ميدان
التربية وتقييم انعكاساتها على النظام التربوي وتطوير
الحلول والبدائل المناسبة،

- وضع الأدوات المساعدة على التقييم والقيادة وصنع
القرار تحت تصرف جميع الفاعلين في النظام التربوي،

- تنظيم تطوير نشاطات اليقظة الإعلامية
والاستراتيجية،

- اقتراح كل مشروع نص تشريعي أو تنظيمي يدخل
في إطار مهامها.

وتضم ثلاث (3) مديريات :

1- مديرية الهياكل القاعدية والتجهيزات، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في إعداد المشاريع التمهيدية والمخططات
السوية والمتعددة السنوات لتطوير القطاع في مجال برمجة
الاستثمارات وتمويلها،

- ضمان متابعة ومراقبة تنفيذ المخططات السوية
والمتعددة السنوات لبرامج الاستثمار وإعداد حصيلة عنها،

- إعداد وتحيين مقاييس بناء المؤسسات المدرسية
والتجهيزات، وضمان متابعة ومراقبة الإنجازات بالتنسيق
مع القطاعات المعنية،

- السهر على وضع الخريطة المدرسية، بالتنسيق مع
الهياكل والقطاعات المعنية،

- ضمان متابعة صيانة وتهيئة الهياكل القاعدية
والتجهيزات المدرسية،

- إنجاز كل دراسة ضرورية لتطوير الهياكل القاعدية
والتجهيزات القاعدية لاستقبال التلاميذ في إطار تحسين
نوعية النظام التربوي وأدائه،

- السهر على الحفاظ على الممتلكات التابعة لقطاع
التربية الوطنية.

وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

2- مديرية أنظمة المعلومات للتربية، وتكلف

بما يأتي :

- المشاركة في إعداد المشاريع التمهيدية ومخططات تطوير القطاع في مجال إدماج واستخدامات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في قطاع التربية الوطنية وتعميمها،

- ضمان متابعة ومراقبة تنفيذ مخططات التطوير في مجال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في التربية وإعداد حصيلة عنها،

- استغلال وتطوير وصيانة الأنظمة المعلوماتية وتطبيقات الإعلام الآلي لدى الهياكل المركزية والمؤسسات تحت الوصاية،

- تطوير الأدوات التي تسمح بضمنان اليقظة التكنولوجية في القطاع، والسهر على تنظيم تنفيذها،

- ضمان المساعدة التقنية لمختلف الهياكل بهدف القيام بالإجراءات الضرورية لإدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحكومة الإلكترونية،

- تقييم احتياجات القطاع في مجال قواعد ومقاييس الأمن المعلوماتي، وضمان احترام تطبيقها،

- إعداد واقتراح بدائل وحلول ممكنة لأبرز مشاكل القطاع في المجال المعلوماتي بالتنسيق مع الهياكل والهيئات المعنية.

وتضم مديريتين (2) فرعيتين :

(أ) المديرية الفرعية لتطوير الأنظمة والتطبيقات

المعلوماتية، وتكلف بما يأتي :

- وضع نظام معلوماتي مؤسساتي شامل للقطاع، والسهر على استغلاله وتطويره،

- استخدام جميع أنظمة المعلومات والتطبيقات المعلوماتية "المهنية" كحلول للاحتياجات المعبر عنها من مختلف هياكل الوزارة، وضمان انسجام إدماجها في النظام المعلوماتي المؤسساتي الشامل للقطاع،

- تصميم وتطوير أنظمة المعلومات والتطبيقات المعلوماتية داخل مختلف هياكل القطاع،

- وضع أدوات اليقظة المعلوماتية لاقتراح إدماجها في القطاع،

- ضمان المساعدة التقنية المتعلقة بتطوير بوابة القطاع واستغلال شبكات التواصل الاجتماعي لنشر المعلومة الجوارية للقطاع.

(أ) المديرية الفرعية لمتابعة وتقييم برامج

الاستثمارات المدرسية والممتلكات، وتكلف بما يأتي :

- تحضير المعطيات الضرورية لإعداد المخططات السنوية والمتعددة السنوات لبرامج الاستثمار، والسهر على متابعة تنفيذها،

- ضبط المنهجية والمقاييس التقنية والتنظيمية للبناءات والتجهيزات المدرسية فضلا عن تلك المتعلقة بصيانة ممتلكات القطاع والمحافظة عليها،

- تحضير العمليات الإدارية والتقنية المتعلقة بمختلف مشاريع الاستثمارات المدرسية طبقا للتنظيم المعمول به،

- ضمان متابعة وتقييم إنجاز برامج الاستثمار اللامركزية على مستوى الولايات والتحويلات المالية ومراقبة مطابقتها للمقاييس التنظيمية والتقنية،

- تحديد القوام المادي للاحتياجات بعنوان كل سنة دراسية،

- المشاركة، بالاتصال مع الهياكل المعنية، في إعداد بطاقة الممتلكات العقارية للقطاع والسهر على تحيينها،

- السهر على احترام ومتابعة تطبيق التنظيم المعمول به والمقاييس التقنية في مجال صيانة وتجديد الهياكل القاعدية والتجهيزات المدرسية.

(ب) المديرية الفرعية للخريطة المدرسية، وتكلف

بما يأتي :

- تحضير المعطيات الأساسية لإعداد المخططات السنوية والمتعددة السنوات لبرامج الاستثمار، والسهر على متابعة تنفيذها،

- ضبط منهجية ومقاييس تحضير إعداد الخريطة المدرسية ووضع أدوات عصرنتها،

- تطوير وتحديث الخريطة المدرسية قصد تحقيق مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص، من خلال تشخيص الفوارق بين الولايات وداخل الولاية،

- وضع الأدوات والآليات المناسبة، بالتنسيق مع القطاعات المعنية، لضمان مطابقة أشغال الإنجاز للمعايير الخاصة للبناءات المدرسية، واحترام برنامج توزيع المشاريع، وكذا مواعيد التسليم،

- مسك البطاقة الوطنية لمؤسسات التربية والتعليم الخاصة وتسييرها،

- السهر على تطبيق القرارات المتعلقة بإنشاء المؤسسات المدرسية.

ب) المديرية الفرعية للهياكل القاعدية والشبكات والأمن المعلوماتي، وتكلف بما يأتي :

- تحديد احتياجات القطاع في مجال الأدوات والمقاييس المعلوماتية من أجل إعداد إطار مرجعي معلوماتي معياري موجه للتربية،

- السهر على الإدماج الأمثل والمنسجم لأنظمة المعلومات والشبكات المعلوماتية للقطاع وضمان حسن سيرها،

- التحكم في وضع المواصفات التقنية لاقتناء التجهيزات والأنظمة والشبكات المعلوماتية للقطاع،

- وضع الأدوات اللازمة لضمان اليقظة التكنولوجية في مجال أمن التجهيزات والشبكات المعلوماتية.

3 - مديرية الدراسات الإحصائية والتقييم والاستشراف، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في إعداد مشاريع تمهيدية ومخططات تنمية القطاع في مجال الدراسات الإحصائية والتقييمية والاستشرافية للنظام التربوي،

- متابعة ومعالجة وتحليل المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنظام التربوي،

- وضع جهاز تقييم داخلي وخارجي للنظام التربوي،

- إعداد المؤشرات النوعية المتعلقة بتنفيذ إجراءات ومخططات تنمية القطاع، والسهر على مراقبة مطابقتها لمرجعية التقييم الوطنية والدولية،

- تشخيص فرص تطوير النظام التربوي، بالتعاون مع الهياكل المعنية، والسهر على ترقيته،

- إنجاز كل دراسة استشرافية ضرورية لتطوير القطاع أو تنميته.

وتضم مديرتين (2) فرعيتين :

أ) المديرية الفرعية للدراسات الإحصائية، وتكلف بما يأتي :

- وضع نظام لجمع وتحليل واستغلال ونشر المعطيات الإحصائية المتعلقة بالنظام التربوي،

- الإشراف على الاستقصاءات الشاملة والدراسات الإحصائية المتعلقة بالقطاع،

- تأسيس بنك معطيات إحصائية يتعلق بالقطاع والسهر على تحيينه وضمان توزيعه على نطاق واسع،

- المبادرة بتحليل واستغلال المؤشرات المتعلقة بإحصاءات القطاع.

ب) المديرية الفرعية لتقييم الأنظمة والاستشراف، وتكلف بما يأتي :

- إعداد مؤشرات القياس التي تسمح بتقييم انعكاس تنفيذ سياسة تطوير النظام التربوي انطلاقا من الأهداف الإستراتيجية المسطرة،

- وضع جهاز تقييم للنظام التربوي اعتمادا على مؤشرات نوعية،

- تهيئة الظروف الضرورية والمناسبة لمشاركة القطاع في التحقيقات الدولية لتقييم المكتسبات المدرسية،

- متابعة ومراجعة كل التغيرات المتعلقة بالمحيط التربوي بالتنسيق مع الهياكل المعنية،

- إعداد كل دراسة استشرافية تسمح بتطوير رؤى جديدة ترتبط بالإجراءات المرافقة للأنشطة التربوية،

- وضع الأدوات اللازمة لضمان اليقظة الاستراتيجية في ميدان اختصاصها.

المادة 5: مديرية التعاون والعلاقات الدولية، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في المفاوضات وإعداد اتفاقيات التعاون والتبادلات في الميدان التربوي مع الدول الأجنبية والهيئات والمنظمات الجهوية والدولية،

- العمل، بالتعاون مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية، على تحضير برامج إقامة الوفود الأجنبية بالجزائر، وكذا مهمات البعثات الجزائرية بالخارج، في إطار العلاقات الثنائية للتعاون والتبادلات في ميدان التربية،

- استكشاف واستغلال فرص التعاون والتبادل مع جميع البلدان الشريكة والمنظمات الدولية والجهوية والمنظمات غير الحكومية،

- تحضير وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بالتعليم والتعلّيمات لفائدة التلاميذ وكذا تكوين الموظفين وضمان متابعتها وتقييمها،

- إعداد اتفاقات إنشاء مؤسسات تربوية جزائرية بالخارج وضمان متابعتها، والحرص على إشعاع الثقافة والموروث الجزائري في الخارج،

- تحضير وتنفيذ اتفاقات تكوين موظفي القطاع وضمان متابعة وتقييم تنفيذها.

وتضم مديرتين (2) فرعيتين :

أ) المديرية الفرعية للتعاون الثنائي، وتكلف بما يأتي :

- استشراف فرص التعاون الثنائي في مجالات التكوين والتربية والتعليم والبحث،

- ضمان المراقبة واليقظة القانونية وإبداء الرأي القانوني في جميع المسائل المعروضة عليها،

- الرد على التطلعات المرفوعة من قبل المصالح اللامركزية والمؤسسات تحت الوصاية في مجال الاستشارة القانونية والقضائية،

- معالجة قضايا المنازعات ذات الطابع الإداري والقضائي التي تكون الإدارة المركزية للتربية الوطنية طرفا فيها ودراساتها، مع ضمان الدفاع عن المصالح المعنوية والمادية أمام الهيئات القضائية،

- ضمان تسيير أرشيف الإدارة المركزية ووثائقها وحفظها،

- ضمان نشر النصوص والمعلومات المتعلقة بالقطاع لفائدة الأجهزة والهيكل التابعة للإدارة المركزية والمحلية وكذا المؤسسات تحت الوصاية.

و تضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية للتنظيم والدراسات القانونية،

وتكلف بما يأتي :

- ضمان انسجام المشاريع التمهيدية واقتراحات النصوص التي تعدها هيكل الإدارة المركزية والسهر على مطابقتها مع القوانين والتنظيمات المعمول بها،

- دراسة مشاريع النصوص التنظيمية لوزارة التربية الوطنية،

- جمع مشاريع النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي المقترحة من مختلف الأجهزة والهيكل التابعة لقطاع التربية الوطنية والمتعلقة بالشأن المدرسي،

- ضمان مشاركة قطاع التربية الوطنية في العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة من خلال دراسة النصوص المقترحة،

- إبداء الآراء القانونية وتقديم جميع الملاحظات بخصوص مشاريع النصوص ذات الطابع القانوني في طور الإعداد،

- المشاركة في إعداد النصوص التي تحكم تنظيم المؤسسات تحت الوصاية وسيرها،

- السهر على المطابقة القانونية لمشاريع النصوص المعدة من قبل الأجهزة والهيكل التابعة للقطاع، بالتنسيق مع الهيئات الحكومية المعنية،

- إعداد ودراسة النصوص التشريعية والتنظيمية مع الهيئات المعنية،

- جمع المعطيات والمعلومات الضرورية المتعلقة بإعداد ملفات التعاون في إطار اللجان المختلطة للتعاون بين الحكومات،

- تحضير وتنفيذ اتفاقات التعاون الثنائية وضمن متابعتها،

- إجراء تقييم منتظم للتعاون الثنائي،

- مرافقة المديرية المركزية والمؤسسات الوطنية تحت الوصاية في ترقية التبادلات الدولية، لاسيما في مجالات التربية،

- استغلال كل فرصة للتبادل في مجال التكوين بين وزارة التربية الوطنية ونظيراتها الأجنبية، وكذلك بين المؤسسات الجزائرية للتربية ونظيراتها الأجنبية.

(ب) المديرية الفرعية للتعاون المتعدد الأطراف،

وتكلف بما يأتي :

- ضمان تحليل وتلخيص ومتابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن أشغال المؤتمرات الدولية حول الإشكاليات الكبيرة للتربية والتعليم والعلوم،

- تنشيط التعاون مع المنظمات الدولية والجهوية وغير الحكومية وترقيته وتحفيزه والتحضير لمشاركة القطاع في مختلف أنشطة هذه المنظمات،

- تحضير وتنفيذ كل التدابير التي من شأنها تعزيز مشاركة المديرية المركزية والمؤسسات الوطنية تحت الوصاية في برامج التعاون المتعدد الأطراف،

- نشر المعلومات على مستوى المديرية المركزية والمؤسسات الوطنية تحت الوصاية، المتعلقة بفرص التعاون الممنوحة في إطار المتعدد الأطراف وإعداد الإجراءات التي ينبغي وضعها بهدف مشاركة أفضل، لاسيما في برامج التعاون الدولية.

المادة 6 : مديرية الشؤون القانونية، وتكلف

بما يأتي :

- إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية التي تدخل في إطار تنفيذ برنامج عمل القطاع، بالاتصال مع الأجهزة والهيكل التابعة لوزارة التربية الوطنية والهيئات الخارجية المعنية،

- ضمان مرافقة قانونية لهيكل الإدارة المركزية والمؤسسات تحت الوصاية،

- ضمان مشاركة القطاع في العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة،

- المشاركة في مختلف أعمال البحث والدراسة في مجال الإدارة والقانون،

- تنفيذ سياسة توظيف مستخدمي وزارة التربية الوطنية وإدارتهم وتسييرهم،

- ضمان متابعة المسار المهني للمستخدمين وضبط التعداد،

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المرتبطة بتسيير المسارات المهنية لمستخدمي قطاع التربية الوطنية،

- المبادرة بالدراسات المتعلقة بالمسارات المهنية والقوانين الأساسية لمختلف الأسلاك والرتب التابعة لقطاع التربية الوطنية.

وتضم ثلاث (3) مديريات فرعية :

(أ) المديرية الفرعية لموظفي الإدارة المركزية،

وتكلف بما يأتي :

- ضمان توظيف وتسيير موظفي الإدارة المركزية ومفتشي التربية الوطنية ومديري الثانويات والمدربين الأجانب والمدربين الجزائريين العاملين في الخارج،

- ضمان تسيير موظفي الإدارة المركزية،

- تسيير الموظفين الذين يشغلون وظائف عليا في الدولة والمناصب العليا في الإدارة المركزية ومتابعة تسيير المناصب العليا على مستوى المؤسسات العمومية تحت الوصاية،

- التكفل بملفات معاشات تقاعد الموظفين المسيرين مركزيا،

- ضمان معالجة الشكاوى في إطار التظلم السلمي وضمان متابعتها مع المصالح المعنية،

- ضبط الاحتياجات إلى الموظفين المسيرين مركزيا واتخاذ الإجراءات اللازمة مع المصالح المعنية لتغطيتها.

(ب) المديرية الفرعية لمتابعة تسيير الموارد

البشرية للمصالح اللامركزية، وتكلف بما يأتي :

- ضمان متابعة التسيير اللامركزي للأسلاك الخاصة بقطاع التربية الوطنية ومراقبته،

- المشاركة في تنظيم مسابقات توظيف الأسلاك التابعة للتسيير اللامركزي،

- متابعة تسيير المناصب العليا على مستوى مديريات التربية،

- تنسيق عملية توزيع الموظفين المتخرجين من مؤسسات التكوين على مديريات التربية، حسب الحاجة،

- تحضير ملفات الطعون ضد العقوبات التأديبية من الدرجتين الثالثة والرابعة الخاصة بالموظفين المسيرين لا مركزيا.

- السهر على المطابقة القانونية للسندات الإدارية التي تعدها مصالح وزارة التربية الوطنية،

- إعداد الدراسات المرتبطة بتطور قطاع التربية الوطنية، لاسيما في المجال القانوني.

(ب) المديرية الفرعية للمنازعات، وتكلف بما يأتي :

- التكفل بالقضايا ذات الطابع الإداري والقضائي التي تكون الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية طرفا فيها،

- متابعة قضايا المنازعات التي تسييرها المصالح اللامركزية للتربية الوطنية والمؤسسات تحت الوصاية وتحليلها وتقييمها بصفة دورية،

- معالجة التظلمات والطعون ذات الطابع العام في حدود مجال اختصاصها،

- اقتراح كل التدابير المناسبة قصد ترشيد النفقات المرصودة للمنازعات،

- إعداد وتوزيع دلائل ومذكرات تفسيرية وتوضيحية بشأن كيفية التعامل مع قضايا المنازعات داخل قطاع التربية الوطنية،

- متابعة ملفات القضايا المطروحة أمام الهيئات القضائية بصفة مباشرة أو عن طريق المحامين المعتمدين،

- تقديم مساعدة إدارية وقانونية لمصالح التربية في الولايات والمؤسسات تحت الوصاية فيما يتعلق بالمنازعات المعالجة على مستواها،

- إبداء الآراء وتقديم التوصيات في المسائل ذات الطابع القضائي.

(ج) المديرية الفرعية للتوثيق والأرشيف، وتكلف

بما يأتي :

- جمع المعلومات والوثائق المرتبطة بنشاط قطاع التربية الوطنية وضمان نشرها،

- ضمان الحفاظ على أرشيف قطاع التربية الوطنية وتسييره بالاتصال مع الهياكل والسلطات المكلفة بالأرشيف الوطني،

- استعمال التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال في تسيير النصوص المتعلقة بالتربية الوطنية،

- تصميم وإعداد النشرة الرسمية للتربية الوطنية ونشرها وتوزيعها.

المادة 7: مديرية الموارد البشرية، وتكلف بما يأتي :

- المشاركة في إعداد سياسة تنظيم الموارد البشرية لقطاع التربية الوطنية،

ج) المديرية الفرعية لضبط تسيير المسارات المهنية، وتكلف بما يأتي :

- دراسة المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية للمصالح اللامركزية ومتابعتها،
- ضبط عدد المناصب المالية وتحديد الاحتياجات حسب رتب الموظفين التابعين للتسيير اللامركزي،
- دراسة واقتراح الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين أساليب تسيير المسارات المهنية وعصرنتها،
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بالمسارات المهنية لمختلف الأسلاك التابعة للقطاع.

المادة 8 : مديرية الموارد المالية والمادية، وتكلف

بما يأتي :

- القيام، بالتنسيق مع الهياكل المعنية، بإنجاز جميع العمليات المتعلقة بضبط الاحتياجات إلى الوسائل المادية والمالية، لا سيما تقدير الاحتياجات في مجال اعتمادات التسيير والتجهيز،
- إعداد ميزانية التسيير والتجهيز للإدارة المركزية وتنفيذها ومسك المحاسبة الخاصة بها،
- تزويد الإدارة المركزية بالوسائل المادية وضمّان تسييرها،
- تسيير الأملاك المنقولة قصد تلبية احتياجات الإدارة المركزية،
- القيام بمراقبة التسيير المالي والمادي للمؤسسات العمومية تحت الوصاية،
- القيام بالتوفيق بين المعطيات المالية وتلك الخاصة بالخزينة العمومية،
- ضمان سير اللجنة الوزارية للصفقات العمومية والسهر على احترام إجراءات إعداد العقود.
- وتضم أربع (4) مديريات فرعية :
- أ) المديرية الفرعية لتقديرات الميزانية، وتكلف بما يأتي :
- تحضير ميزانية التسيير وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالنفقات ومراقبتها،
- تزويد جميع مصالح القطاع بالوسائل المالية الموجهة إلى ضمان تسيير الهياكل وتأطير التلاميذ،
- تخصيص الاعتمادات اللازمة لتسيير المؤسسات العمومية تحت الوصاية،
- العمل على تحديث نظام الميزانية وضمّان متابعتها،

- مراقبة مدونات ميزانيات المؤسسات العمومية تحت الوصاية وتحليلها.

ب) المديرية الفرعية للمحاسبة والصفقات العمومية، وتكلف بما يأتي :

- تنفيذ ميزانية الإدارة المركزية ومسك المحاسبة الخاصة بها،
- ضمان تصفية نفقات التسيير والتجهيز للإدارة المركزية، والأمر بصرفها،
- ضمان تصفية أجور وتعويضات موظفي الإدارة المركزية والأمر بصرفها،
- ضمان سير الوكالة المركزية للنفقات لوزارة التربية الوطنية،
- ضمان سير اللجنة الوزارية للصفقات وأمانتها،
- إعداد وتقديم ملفات الصفقات التابعة لمجال اختصاص اللجنة الوطنية،
- ضمان متابعة تنفيذ الصفقات العمومية التابعة للجنة الوزارية،
- مساعدة المؤسسات العمومية تحت الوصاية في كيفية إبرام الصفقات والعقود.

ج) المديرية الفرعية لمراقبة تسيير المؤسسات العمومية تحت الوصاية، وتكلف بما يأتي :

- توزيع إعانات الدولة على المؤسسات العمومية تحت الوصاية قصد دفع أجور وتعويضات الموظفين ونفقات سير هذه المؤسسات ومراقبة تسييرها،
- ضمان مراقبة التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسات العمومية تحت الوصاية،

- تزويد المؤسسات العمومية تحت الوصاية بالنصوص ذات الطابع المالي والمحاسبي، والسهر على تطبيقها.

د) المديرية الفرعية للوسائل العامة، وتكلف بما يأتي :

- تموين الإدارة المركزية بالوسائل المادية وضمّان سيرها،
- ضمان الشروط المادية اللازمة لنشاطات هياكل الإدارة المركزية،
- ضمان أمن ونظافة وصيانة الأملاك المنقولة والعقارية المخصصة لسير المصالح المركزية،
- تنظيم عمليات التسفير والتنقلات والسهر على حسن إجراءاتها،
- تسيير حظيرة السيارات.

المادة 9 : يحدد تنظيم مكاتب الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية بموجب قرار مشترك بين وزير التربية

المادة 11 : تلغى أحكام المرسوم التنفيذي رقم 09-318 المؤرخ في 17 شوال عام 1430 الموافق 6 أكتوبر سنة 2009 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التربية الوطنية.

المادة 12 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

حرر بالجزائر في أول جمادى الأولى عام 1440 الموافق 8 جانفي سنة 2019.

أحمد أويحيى

الوطنية ووزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية، في حدود مكتبين (2) إلى أربعة (4) مكاتب في كل مديرية فرعية.

المادة 10 : تمارس هيكل الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية على مؤسسات وهيئات القطاع، كل فيما يخصها، صلاحيات الوصاية والمهام المسندة إليها في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

مراسيم فردية

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى، ابتداء من 11 أبريل سنة 2017، مهام السيد سمير إدريسي، بصفته نائب مدير للمستخدمين والتكوين في المديرية العامة للاستشراف بوزارة المالية، بسبب إلغاء الهيكل.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام بمفتشية مصالح المحاسبة بوزارة المالية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى مهام السيدين الآتي اسماهما، بمفتشية مصالح المحاسبة بوزارة المالية، لإحالتهم على التقاعد :

- محمد طاهر ميلي، بصفته مفتشا،

- حكيم لجرم، بصفته مكلفا بالتفتيش.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام مفتش في المفتشية العامة للجمارك.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى مهام السيد بلقاسم فغول، بصفته مفتشا في المفتشية العامة للجمارك، لإعادة إدماجه في رتبته الأصلية.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام مدير إدارة الوسائل بالوكالة الفضائية الجزائرية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى مهام السيد مراد بن حالة، بصفته مديرا لإدارة الوسائل بالوكالة الفضائية الجزائرية، لإحالته على التقاعد.



مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بوزارة المالية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى مهام السيد مصطفى تملغاغت، بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص بوزارة المالية، لإحالته على التقاعد.



مرسومان رئاسيان مؤرخان في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمنان إنهاء مهام نائبين مديرين في المديرية العامة للاستشراف بوزارة المالية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى مهام السيد توفيق حاج مسعود، بصفته نائب مدير لتطوير محددات النمو في المديرية العامة للاستشراف بوزارة المالية، لتكليفه بوظيفة أخرى.